الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٦٥
الجمعة، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو ..... (أوكرانيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد نغو فوان شوان (فييت نام).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٥٩ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

مشروع القرار (A/52/L.7)

التعديل (A/52/L.47)

السيدة أشيبالا - موسافي (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن على الطريقة الممتازة التي سيَّروا بها أعمال الفريق أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أهنئ نائبي الرئيس على إعادة انتخابهما.

تؤيد ناميبيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لزمبابوي، متكلما باسم الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، والبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر، متكلما باسم بلدان حركة عدم الانحياز. ولكن، نظرا لأهمية الموضوع قيد المناقشة، أود أن أضيف بعض التعليقات والملاحظات.

تتسم مسألة إصلاح مجلس الأمن، بوجه عام، بالتعقيد، وبالتالي فإنها تحتاج إلى مناقشة عميقة. وما فتئت مطروحة على جدول أعمال الجمعية منذ عام ١٩٩٣، عندما أنشئ الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وقد انقضت أربع سنوات، ومع ذلك لا يزال يوجد تشعب في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن جميع المسائل الرئيسية، مثل تكوين وحجم مجلس الأمن، وفي مقدمتها مسألة حق النقض. إلا أن من المهم ملاحظة أنه جرى إحراز بعض التقدم في الشفافية وفي أساليب عمل الفريق العامل.

وفي ضوء ما قلته للتو، يؤيد وفد بلادي بقوة توصية الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الواردة في الوثيقة A/51/47 بأنه ينبغي استمرار عمله أثناء الدورة الثانية والخمسين، آخذا في الاعتبار التقدم الذي أحرز أثناء الدورات السابقة، وأنه ينبغي أن يقدم تقريرا إلى الجمعية قبل نهاية الدورة الثانية والخمسين.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

دعوني أؤكد أن فكرة الحل السريع ليست مقبولة لناميبيا. نحن نؤيد توسيع فئتي العضوية كلتيهما في مجلس الأمن ولذلك، سنعارض أقوى معارضة ممكنة أية محاولة لتجاهل المصالح الحقيقية للبلدان النامية، ولا سيما الأفريقية منها. لقد تكلمت أفريقيا. فقد اجتمع رؤساء دولنا أو حكوماتنا في هراري بزمبابوي، في حزيران/يونيه من هذا العام، وأصدروا إعلانا ينص، في جملة أمور، على أن من حق أفريقيا أن تشغل على الأقل مقعدين دائمين في مجلس الأمن يوزعان وفقا لنظام التناوب القائم على المعايير المعمول بها حاليا في منظمة الوحدة الأفريقية.

وينبغي أن يظل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المحفل الذي يتم من خلاله السعي إلى توافق الآراء وتحقيقه. وينبغي لمجلس الأمن المصلح والديمقراطي أن يعبر عن واقع اليوم: زيادة عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب التقيد بصرامة بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل. فهذا من شأنه أن يعزز مصداقية وشرعية المجلس وسلطته الأدبية.

عندما شكّل مجلس الأمن لم يكن العالم على ما هو عليه الآن. فقد حدثت تطورات هامة جدا؛ وأدت هذه إلى إعادة تشكيل العالم. وبصورة عامة، قضي على الاستعمار؛ وحصلت بلدان عديدة على حريتها واستقلالها؛ وازداد عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة زيادة كبيرة. ولذلك، من المهم أن يعبر مجلس الأمن المصلح عن هذه الحقائق.

تعارض ناميبيا حق النقض لأننا نؤمن بأنه، كما قلنا من قبل، بأنه امتياز عفا عليه الزمن وبال وغير ديمقراطي. ولذلك ينبغي لنا أن نعمل دون كلل لإلغائه كليا. ولكن، إذا كان الأعضاء الدائمون حاليا ليسوا على استعداد للتخلي عن حق النقض الذي يتمتعون به، فلماذا إذن يمارسون التمييز ضد الأعضاء الدائمين الجدد؟ لن نؤيد أية فكرة تقوم على إيجاد فئات مختلفة من العضوية الدائمة. فجميع الأعضاء الدائمين الجدد ينبغي أن يمنحوا نفس الامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الخمسة الدائمون - لا أقل ولا أكثر.

أخيرا، يعتقد وفد بلادي أنه ينبغي للفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يستأنف أعماله في وقت مبكر من العام القادم بغية إتاحة وقت كاف للوفود لتدرس باستفاضة جميع المقترحات المعروضة على طاولة البحث.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يؤيد وفد جمهورية تنزانيا المتحدة البيان الذي ألقاه سعادة السفير نبيل العربي، الممثل الدائم لمصر، باسم بلدان حركة عدم الانحياز، بشأن هذا البند. وننضم أيضا إلى الآخرين بالترحيب بتولي السفير أودوفينكو منصب رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. ونحن على ثقة بأنه سيحافظ أثناء توليه هذا المنصب على التفاني والنشاط اللذين اتسم بهما سلفه السفير غزالي سفير ماليزيا.

ونرحب أيضا بإعادة تعيين السفير بريتنشتاين من فنلندا والسفير جاياناما من تايلند نائبين لرئيس الفريق العامل. واننا نشيد بهما لمواصلتهما الاضطلاع بالعمل الشاق نيابة عنا. ونود أن نؤكد لأعضاء مكتب الفريق العامل دعمنا المتواصل لهم في مسعاهم الحكيم لتوجيه أعمالنا نحو هذا الهدف النبيل.

من المهم أن نبرز حقيقة أن هذا الاجتماع يجري عقده في الوقت الذي يجري فيه على قدم وساق النظر في مقترحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام. وقد بتت الجمعية العامة بالفعل في الإجراءات التي اقترحها السيد كوفي عنان. وهذه هي الخلفية التي على ضوئها نناقش إصلاح مجلس الأمن. وأقل ما يمكن قوله إنه سيكون أمرا مؤسفا إذا تجاهلت مداولاتنا واستنتاجاتنا كليا مناخ الإصلاح الذي ساد الدورة الثانية والخمسين.

ويدرك وفد بلادي جيدا أننا نتناول موضوعا بالغ التعقيد ويثير آراء متعارضة قوية. إلا أن رأينا المدروس هو أننا بحاجة إلى توضيح المسائل ليتسنى عزل المسائل غير المثيرة للجدل. وفي هذا الصدد، كانت عملية التجميع التي قام بها الفريق العامل مفيدة. وربما كان بوسع أعضاء مكتب الفريق العامل أن يضعوا في المستقبل قائمة بالعناصر الصعبة ويستهلوا مفاوضات بغية تضييق هوة الخلافات والسعي في نهاية المطاف لتحقيق توافق الآراء الهام أو التوصل إلى حل وسط. ومن المهم للغاية التحرك حتى على هذا المسار لكي لا يتعزز موقف المستهينين بهذه المنظمة العالمية.

إن إعادة تشكيل مجلس الأمن مسألة مركزية لإصلاح الأمم المتحدة، وشاغل لجميع الدول الأعضاء، ولبلدي على

وجه الخصوص. وتبيّن المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال هذه الحقيقة بوضوح. ومن المؤسف جدا أن ما نراه من قلق نتشاطره جميعا بالنسبة لإصلاح مجلس الأمن لم يترجم إلى تقدم ملموس على أرض الواقع.

واليوم، وبعد زهاء أربع سنوات من شروعنا، في هذا المسعى، لا نرى سببا يذكر يدعو إلى الأمل في تحقيق تطلعاتنا في المستقبل المنظور. والوضع لا يبشر بخير لما كان وسيظل دائما حاجة ماسة إلى إصلاح مجلس الأمن.

يرحب وفدنا بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الوارد في الوثيقة A/51/47، ونؤيد التوصية بالسماح للفريق العامل بأن يواصل أعماله، آخذا في الاعتبار التقدم المحرز حتى الآن. وبإعرابنا عن هذا التأييد يحدونا وطيد الأمل في أن يتسنى إحراز تقدم ذي بال في سبيل تحقيق إنجازات ملموسة. وأحد الجوانب الإيجابية في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية هو تجميعه سلسلة الاقتراحات والتقارير المرحلية الخاصة بهذا الموضوع. ونأمل في أن تسهل هذه النقطة المرجعية السريعة من المناقشات التي نحتاج إلى البناء عليها.

ونود أن نعرب من جديد عن تأييدنا لموقفي منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز من مسألة إصلاح مجلس الأمن. ونلاحظ بعين التقدير أن هناك تأييدا واسع النطاق لهذين الموقفين، حتى فيما يتجاوز المنظمتين المعنيتين. وموقفنا يستند إلى الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن في اتجاه يجعله أكثر ديمقراطية، سواء من حيث عضويته، وبالذات بما يحقق زيادة عدد أعضاءه من البلدان النامية في كلتا الفئتين على السواء، أو من حيث أساليب عمله.

ونود أن نكرر الإعراب عن موقفنا كما أفصح عنه وزير خارجيتنا، الأونرابل جاكايا م. كيكويتي في خطابه أمام الاجتماع الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز في أيلول/سبتمبر الماضي، حينما قال إن تنزانيا تشعر بالقلق من أن:

"الافتراضات بأنه في حالة عدم اتفاقنا على من يشغل أي مقعد في مجلس الأمن المصلح، فلنرجئ إذن المسألة برمتها إلى موعد لاحق. بل ذهب البعض حتى إلى اقتراح عدم إجراء أي إصلاح لمجلس الأمن بالأمم المتحدة".

واسترسل الأونرابل كيكويتي ناصحا بأننا:

"إذا سمحنا لأنفسنا أن نظل غارقين في مستنقع الجدل حول من سيفعل كذا أو يستحق كذا، فقد تغيب عن أبصارنا القضية الجوهرية الأهم المتمثلة في اتخاذ قرار حازم أو رسمي بشأن مبدأ التوسيع. فلا نخدعن أنفسنا بالأوهام. إن الأمر لم يحسم حتى الآن. واليوم، يمكننا أن ندفع قدما بذاك المبدأ. وقد لا يتيسر ذلك غدا. ورأينا الثابت هو أن من واجبنا ألا نضيع فرصة اتخاذ قرار مبكر. فدعونا لا نتشاحن حول طريقة تقسيم الكعكة، ولنحصل عليها أولا.

ونصيحة وزير خارجية بلدي تبقى اليوم أكثر أهمية مما كانت عليه قبل ثلاثة أشهر. ونرى أن الهدف الأعلى من عملية إصلاح مجلس الأمن هو جعله أكثر ديمقراطية من خلال استعادة التوازن في التمثيل فيه بين بلدان الشمال المتقدمة النمو وبلدان الجنوب النامية، وفي كل من فئتي العضوية. فهذه، من وجهة نظرنا، عملية عدالة وتمكين. وبناء عليه، فبالتوصل إلى اتفاق بشأن زيادة متوازنة في عدد الأعضاء في كلتا الفئتين في المجلس، وبإصلاح أساليب عمله، بالإضافة إلى إجراءاته الخاصة بصنع القرار، سنكون قد شيدنا أساسا راسخا لمجلس نشط وفعال وكفؤ وأكثر أهمية، مجلس تحظى ولايته وقراراته بقبول عالمي.

ومجمل القول إننا نعارض أية صيغ سريعة للإصلاح. فالإصلاح مسألة حتمية ولكنه يجب أن يكون منصفا، وأن يعزز المشاركة الديمقراطية والمساءلة. وفي الوقت ذاته لا يجوز لنا أن نسمح لأنفسنا بأن نتورط في مناقشات عقيمة لا نهاية لها. فنحن بحاجة إلى التوصل إلى اتفاق بأسرع ما يمكن.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أنضم إلى سائر الوفود التي تكلمت بشأن هذا البند، في تهنئة الرئيس على تيسيره لنظرنا فيه، مما طمأننا على الاستمرار السلس، في العام القادم، للمناقشات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة إصلاح مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، يؤمن وفد الفلبين إيمانا راسخا بأن الفريق العامل ما زال هو الهيئة الوحيدة، بخلاف الجمعية نفسها، المكلفة بالنظر في جميع المسائل المتصلة بإصلاح

المجلس. وبالتالي، نحث كل الوفود على مواصلة استخدام الفريق العامل كمحفل للسعي إلى نتيجة تفاوضية بشأن هذا الموضوع، وخاصة من خلال بحث جميع الاقتراحات الواردة في المجموعتين الأولى والثانية، بطريقة مفتوحة وشفافة.

كما نهنئ نائبي رئيس الفريق العامل، الممثلين الدائمين لفنلندا وتايلند، على إعادة انتخابهما عن جدارة، فمن الأمور الحيوية أن يواصل الفريق العامل الاستفادة من حكمتهما ومعرفتهما بالمسائل المتصلة بهذا البند. وسيكون توجيههما ضروريا في إدارة دفة أعمالنا نحو نتيجة ناجحة.

يود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلت به مصر باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على تقيدنا بمختلف مواقف حركة عدم الانحياز والورقات التفاوضية التي قدمتها بشأن توسيع العضوية، وبشأن إصلاح أساليب العمل وعملية صنع القرار في مجلس الأمن، بما في ذلك المواقف المعتمدة في الآونة الأخيرة في الاجتماعات الوزارية التي عقدتها حركة عدم الانحياز في نيودلهي في نيسان/أبريل الماضي وفي نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي.

وبالنسبة لاتجاه سير العمل في المستقبل، نعتقد أنه ينبغي للوفود أن تبني على التقدم المحرز في دورة الفريق العامل الماضية بشأن المجموعتين الأولى والثانية، والمجموعة الثانية بوجه خاص، بغية التوصل إلى اتفاق على مجموعة منصفة ومقبولة من التدابير.

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى، حدد الفريق العامل، في دورتها الماضية، العناصر الأساسية التي ينبغي دراستها بتعمق عند تناول أي توسيع لعضوية مجلس الأمن. وعلينا الآن أن نزيد من توضيح هذه العناصر، ونقرر ما إذا كان من الممكن تحقيق نتائج توفيقية بشأنها. وهذه العناصر، كما نعرف جميعا، تتضمن ما يلي: أولا، الحجم الجديد والتشكيل الجديد لعضوية مجلس الأمن، بما في ذلك الأعضاء الجدد، الدائمون وغير الدائمين؛ ثانيا، مفهوم التناوب الإقليمي بالنسبة للأعضاء الدائمين الجدد المحتملين؛ وثالثا، آلية الاستعراض العام التي ستعتمد في حالة إضافة أعضاء دائمين جدد إلى المجلس.

وقد قدمت اقتراحات عديدة محددة بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل المتصلة بتوسيع العضوية. ومن ثم، وبغية تسهيل عملنا وتفادي تكرار مناقشات الأعوام الماضية، نقترح أن يجري الفريق العامل دراسة جادة لامكانية العمل على أساس وثيقة واحدة متداولة أو نص مناقشة، حتى تكون مناقشاتنا مركزة على مسائل المجموعة الأولى. وهذه الوثيقة يمكن أن تكون تركيبا أو تجميعا لمختلف العناصر المتصلة بالمجموعة الأولى، التي يمكن بدورها أن توسع أو تحسن. ونص كهذا يمكن على أقل تقدير، أن يسهل المناقشات ويوفر إمكانية إحراز تقدم بشأن المسائل، كما كان الحال بالنسبة للمجموعة الثانية، التي أجرى الفريق العامل بشأنها مناقشات هامة ومثمرة إلى حد كبير حول أساس ورقة تفاوض حركة عدم الانحياز.

فيما يخص المجموعة الثانية، نعتقد أن الفريق العامل، في ضوء المناقشات المتعلقة بورقة تفاوض حركة عدم الانحياز، التي حددت ونوقشت خلالها تدابير محددة، بوسعه الآن لا أن يحسن التدابير المحددة المقترحة فحسب، وإنما أيضا أن يتفق على تدابير من شأنها أن تحسن شفافية أساليب عمل المجلس وتزيد مشاركة غير أعضائه في عملية صنع قراراته. والتدابير المحددة التي نعتقد أنها جاهزة للاتفاق عليها في وقت مبكر، في إطار مجموعة متكاملة، تتضمن تطبيق المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق على المشاورات غير الرسمية في مجموعها؛ والمشاورات الموضوعية مع البلدان المساهمة بقوات بشأن جميع جوانب عمليات حفظ السلام؛ وتدابير لزيادة شفافية عمل مختلف الهيئات التي ينشئها المجلس، مثل لجان الجزاءات. وينبغي ألا ننسى أيضا أهمية إصلاح استخدام حق النقض بقصر تطبيقه على إجراءات الفصل السابع فقط، كما اقترحت حركة عدم الانحياز.

ومع أننا ندرك أن المجلس يقوم بعمل لتحسين وسائل عمله، فإن التعهد بالتزام لاضفاء طابع مؤسسي على تدابير المجموعة الثانية ينبغي أن يكون أيضا جزءا من اتفاق بشأن مجموعة كاملة من المسائل المتصلة بإصلاح مجلس الأمن.

اسمحوا لي بأن اختتم بالتأكيد لكم، سيدي الرئيس، بأن وفد الفلبين مستعد لمواصلة تقديم المساعدة بأية طريقة ممكنة في سبيل التوصل إلى نتيجة ناجحة. ومع ذلك، ينبغي لنا جميعا أن نضع في اعتبارنا أن البند المتعلق بإصلاح مجلس الأمن ظل قيد نظر الجمعية العامة أربع سنوات تقريبا دون التوصل إلى اتفاق بشأن أية

مسألة. ونحن جميعا ندرك أسباب ذلك. وإذا ما استمر هذا الوضع، فسيكون علينا عاجلا أو آجلا أن نقيم الموقف ونتخذ في هذا الشأن قرارات صعبة واقعية بشأن مسار واتجاه عملنا. ومع ذلك، تظل الفلبين مؤمنة بأن الفريق العامل ينبغي أن يستمر وأن يبذل قصارى جهوده لإحراز تقدم بشأن أكبر قدر من المسائل. وربما عن طريق تلك العملية يمكن التوصل إلى قدر من الاتفاق كاف لتيسير وضع مجموعة كاملة من الإصلاحات يتفق عليها في المستقبل القريب.

السيدة إشمامبيتوفا (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في البداية أود أن أشكر الأمانة العامة على وضعها الوثيقة A/51/47. وأعرب عن امتناني أيضا لرئيس الجمعية العامة ورئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية السابق، السفير غزالي، ولنائبي الرئيس، السفير بريتنشتاين ممثل فنلندا والسفير جاياناما ممثل تايلند، لجهودهم الثابتة التي لا تكل لإجراء حوار صريح بناء مع جميع الوفود، مهما كانت كبيرة أو صغيرة.

إن قائمة المتكلمين الطويلة بشأن هذا البند من جدول الأعمال تؤكد تماما أهميته القصوى للمنظمة. والواقع، أن إصلاح وإنعاش الأمم المتحدة لا ينفصلان عن إصلاح مجلس الأمن الدولي. واعترافا بهذه الأهمية، أنشأت الجمعية العامة بقرارها ٢٦/٤٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وفي غضون أربع سنوات أنجز الفريق العامل بعض التقدم في المناقشات بشأن المجموعة الثانية من المسائل المتعلقة بوسائل عمل وشفافية مجلس الأمن. وقد أدى هذا ببعض الوفود إلى أن تحث على أن نبدأ بالمجموعة الثانية تاركين جانبا مسائل المجموعة الأولى المتعلقة بالحجم، والتكوين، وصنع القرارات، وحق النقض، وانتخاب الأعضاء الدائمين الجدد. إلا أن تطورات أخرى بينت أن عدم إحراز تقدم في إحدى المجموعات يوثر دون شك على إحراز التقدم في المجموعة الأخرى من المسائل. وأصبح واضحا تماما أن الإصلاحات الشاملة الحقيقية الرامية إلى جعل مجلس الأمن أكثر كفاية وأكثر فعالية غير ممكنة دون حل مشاكل حجمه وتكوينه بطريقة منصفة. وورقة العمل A/AC.247/1997/CRP.1 التي قدمها الرئيس و A/AC.247/1997/CRP.6 التي قدمها نائبا الرئيس و A/AC.247/1997/CRP.8 التي قدمها مكتب الفريق العامل المفتوح باب العضوية، كشفت عن هذا الاختلاف البين والواسع في وجهات النظر. ومشروعا القرارين A/52/L.7 و A/52/L.47 انعكاس آخر للاختلافات القائمة.

إن العناصر الأساسية لموقف قيرغيزستان أعرب عنها في المناقشة العامة للجمعية العامة. وأعرب وفد قيرغيزستان أكثر من مرة عن تأييده لزيادة عضوية مجلس الأمن حتى تعبر تلك العضوية بشكل كاف عن حقائق عالمنا المتغير. ويرى وفدنا أن الزيادة في العضوية ينبغي أن تجرى في الفئتين الدائمة وغير الدائمة على حد سواء. ونحن نقدر استعداد ألمانيا واليابان لتحمل عبء أكبر من المسؤولية بشكل طوعي من أجل السلم والأمن في العالم يكون نتيجة مركز دائم في مجلس الأمن. ونحن أيضا نحبذ بقوة التمثيل المنصف للجنوب بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين لمجلس الأمن على حد سواء. ووفدنا مرن تماما بشأن الحجم. غير أننا نرى أنه ينبغي ألا يزيد على ٢٥. وأي زيادة في العضوية أكثر من ذلك ستعوق قدرة مجلس الأمن على صنع القرار، وتخل، بالتالي بكفاءته.

إننا نتشاطر رأي الوفود التي تعتبر حق النقض إجراء منطويا على مفارقة تاريخية وغير ديمقراطي. ومن الناحية المثالية، نريد أن نرى نطاق حق النقض مقصورا على المسائل التي تقع في إطار الفصل السابع من الميثاق. ولما كانت هذه هي المشكلة، نعتقد أن الأعضاء الدائمين الجدد ينبغي أن يتمتعوا بنفس الحقوق والامتيازات مثل الأعضاء الأصليين. وإن إنشاء فئة جديدة لأعضاء دائمين دون حق نقض من شأنه أن يؤدي إلى مجلس أمن لا ديمقراطي بشكل أكبر.

إن الاختلاف في المواقف والخلافات في الرأي يجعلان من الصعب التوصل إلى توافق آراء بشأن هذه المسألة. وينبغي لنا أن نكون مستعدين لاتخاذ قرار يتسق مع الماة ١٨ من الميثاق بأغلبية ثلثي الحاضرين المصوتين. ونحن نوافق على ضرورة وضع معايير معينة للمرشحين الساعين إلى العضوية الدائمة. إلا أننا ندرك أن المرشحين المنتخبين وفقا لهذه المعايير قد لا يستطيعون في المستقبل الوفاء بتلك المعايير لأسباب مختلفة. ومن ثم، يكتسي استعراض العضوية في مرحلة معينة في المستقبل أهمية قصوى فيما يتعلق بالأعضاء الدائمين الجدد.

إن مفهوم تناوب المقاعد الدائمة في هذه المرحلة يفرض بعض الصعوبات لوفدنا. إنه يفتقر إلى الدقة بالنسبة إلى تطبيقه. لذلك، قد يكون من الجدير إجراء دراسة أخرى لجميع جوانبه، بما في ذلك آثاره على الدول المحلية. غير أننا نتحلى بالمرونة بالنسبة إلى تطبيق هذا المفهوم في آخر الأمر، ونعتقد أيضا، كبديل لهذا، أن دول الإقليم هي التي يجب أن تبت في طرائق تنفيذه.

يود وفدي أن يشكر رئيس الجمعية العامة السيد هينادي أودوفينكو على قيادته وعلى جهوده الدؤوبة طوال عملية المناقشات والمفاوضات. ونحن ممتنون لمساهمته في الوصول الى اتفاق مع الوفود المهتمة، بعدم البت في مشاريع القرارات المقترحة. ونحن مقتنعون أنه لئن كان من المهم أن نمضي قدما بشعور من الاستعجال في العمل، فإنه ينبغي في نفس الوقت أن نتفادى التعجل الذي لا داعي له وأن نتجنب فرض إطار زمني للانتهاء من هذه المسألة الحاسمة. ينبغي أن نواصل السعي الى تحقيق الاتفاق على أوسع نطاق ممكن. وهذا بدوره من شأنه أن يعزز دور مجلس الأمن باعتباره الجهاز المسؤول في المقام الأول عن صون السلم والأمن الدوليين والعمل بالنيابة عن الدول الأعضاء.

السيد فان دوينم "مبيندا" (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أقول إن أنغولا كعضو في حركة عدم الانحياز تضم صوتها الى البيان الذي أدلى به ممثل مصر بشأن هذا البند، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الحركة.

منذ أن بدأنا للمرة الأولى في دراسة هذا البند أحرزت الجمعية العامة، من خلال المناقشة الصريحة، تقدما في مسألة إعادة هيكلة مجلس الأمن. وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك اختلافات بشأن كيفية إصلاح هذا الجهاز وتوسيع عضويته، فإننا نعتقد اعتقادا قويا بأن بعض التقدم تم إحرازه.

كانت المناقشات التي دارت في الفريق العامل بناءة ومثمرة. وقدمت بعض المقترحات الهامة التي تتطلب دراسة متعمقة ومتأنية من جانب الأعضاء. وأشير بصفة خاصة الى الاقتراح الذي قدمته حركة عدم الانحياز، الذي يعرب عن وجهات نظر غالبية أعضاء الأمم المتحدة. والموقف الافريقي الموحد يستحق أيضا دراسة متأنية نظرا لمزاياه ولأنه يمثل موقف أكبر مجموعة إقليمية.

عندما أتكلم عن عمل الفريق العامل لا يفوتني أن أشيد بنائبي الرئيس سفيري تايلند وفنلندا لقيادتهما الحكيمة وجهودهما لسد الفجوة بين مختلف المواقف التي أعرب عنها خلال المناقشات. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئهما على إعادة تعيينهما، فهما يستحقان ذلك.

ترى أنغولا أن إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه يجب أن يكونا جزءا من مجموعة متكاملة واحدة ويجب السعي الى تحقيق ذلك وفقا لاتفاق عام بين جميع الأعضاء. ولكن على الرغم من أننا لا نؤيد وضع أي إطار زمني لتلك العملية فإننا لا نريد أيضا أن تستمر العملية الى ما لا نهاية. فقد حان الوقت للسير قدما.

إن موقف أنغولا فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه يتفق مع المواقف التي أيدتها منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز، والتي تكررت مؤخرا في مؤتمري القمة في هراري ونيودلهي على التوالي.

ونؤيد بقوة توسيع العضوية في مجلس الأمن في الفئتين الدائمة وغير الدائمة على السواء.

والدول التي تلعب دورا حيويا في العلاقات الدولية اليوم من خلال إسهاماتها في صون السلم والأمن في العالم، ودعمها للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب، ودفاعها عن المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، تستحق أن ينظر في عضويتها الدائمة.

وفي هذا السياق، تؤيد أنغولا بالكامل طلب البرازيل أن يكون لها مقعد دائم في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد أيد مجلس وزراء مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، في إعلانه الأخير، ترشيح البرازيل لمقعد دائم.

غير أن هذا لا يستبعد المبدأ الذي نتمسك به بثبات، وهو أن نطاق وطبيعة وطرائق التوسيع يجب أن تقوم على أساس التوزيع الجغرافي المنصف والمساواة في السيادة بين جميع الدول. وينبغي أن تمثل بلدان عدم الانحياز والبلدان الأفريقية في كل من فئتي العضوية في مجلس الأمن الجديد بعد إصلاحه، وستعارض أنغولا أي محاولة لاستبعاد هذه البلدان. وبالنسبة لحجم المجلس، فإننا نرى أن التوسيع ينبغي أن يصل الى ٢٦ عضوا، ويجب أن تحظى أفريقيا بمقعدين دائمين على الأقل.

وبالنسبة لحق النقض فإننا نساند إلغاء هذا الحق. ولكن الى أن يتقرر هذا الإلغاء، ترى أنغولا أن استعماله ينبغي أن ينحصر في المسائل التي تقع في إطار الفصل السابع من الميثاق.

أخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن التزام أنغولا بالإسهام الإيجابي في المفاوضات خلال الاجتماعات المقبلة للفريق العامل. وحتى تكون عملية الإصلاح مثمرة ينبغي أن تكون المفاوضات شفافة وديمقراطية وأن تتم في جميع الحالات في إطار مفتوح العضوية.

السيد بل (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقدير وفدي للرئيس على الطريقة الصريحة التي أدار بها مداولاتنا في محاولة لتحقيق اتفاق عام بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

وفي هذا الصدد يرحب وفدي بإعادة تعيين السفير بريتنشتاين من فنلندا والسفير جاياناما من تايلند، نائبين لرئيس الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. وعندما يستأنف الفريق العامل عمله في مطلع العام القادم، تحت قيادة رئيسه، فإننا نثق بأن هذه العملية ستمضي قدما وسيتسنى التوصل، على ما نأمل، الى قرارات قبل انتهاء فترة رئاسته.

والرأي المتروي لوفدي هو أن إصلاح مجلس الأمن ليس غاية في حد ذاته وإنما بالأحرى وسيلة لبلوغ غاية. والواقع أن عملية الإصلاح تسعى الى تحسين فعالية المجلس، وجعله أكثر تمثيلا وديمقراطية، وتحقيق الشفافية في أساليب عمله.

إن التسليم بضرورة الإصلاح ينبع من الاعتراف بحقائق الواقع العالمي المعاصرة، إلا أن الإصلاح سيظل عملية مستمرة.

وخلال السنوات الأربع الماضية من المناقشات المكثفة أحرز تقدم في الفريق العامل المفتوح باب العضوية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بأساليب عمل المجلس. والواقع أن أعضاء المجلس ينفذون بشكل متزايد بعض التوصيات المنبثقة عن مقترحات الفريق العامل في جهد يرمي الى جعل عمل المجلس أكثر شفافية ويشمل عددا أكبر من أعضاء الأمم المتحدة. وما يتبقى عمله هو اعتماد تلك التدابير حتى يُكفل لها الدوام والثبات.

وفيما يتعلق بالمسألة الرئيسية الأخرى، ألا وهي توسيع مجلس الأمن وتكوينه الفعلي، ما زالت توجد بعض الخلافات الهامة فيما يتصل بطرائق توسيع المجلس. ولكن يوجد اتفاق عريض فيما بين الدول الأعضاء على ضرورة زيادة العضوية في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة بغية معالجة اختلال التوازن الجغرافي القائم حاليا. ويوجد أيضا تقدير واعتراف متعاظمان بالإسهامات الهامة التي ستقدمها كل من اليابان وألمانيا كعضوين دائمين في مجلس موسع للوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وبينما يبدو أنه يوجد اتفاق عام على إصلاح مجلس الأمن، ينبغي لنا أن نتوخى الحذر ونتجنب التسرع في هذه العملية لمجرد الاستجابة لشواغل خاصة. لذلك، يكون من المهم جعل أي قرار نهائي بشأن هذه المسألة متسقا وأحكام المادة ١٠٨ المتعلقة بإدخال تعديلات على الميثاق.

عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة.

وريثما يتم ذلك، يؤكد وفدي تأييده المخلص للموقف الأفريقي الموحد الداعي الى أن يخصص في مجلس الأمن مقعدان دائمان على الأقل للقارة الأفريقية. وهو موقف أعلنه ببلاغة صباح اليوم الممثل الدائم لزمبابوي، الذي يمثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية الرئيس روبرت موغابي. وبالمثل، يؤيد وفدي تمام التأييد بيان الممثل الدائم لمصر السفير العربي بصفته منسقا لحركة عدم الانحياز فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه.

ويود وفد بلادي أن يؤكد أن الواقع الحالي لحقبة ما بعد الحرب الباردة - المتسم بنشر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية فيما بين مختلف مناطق العالم - يقتضي أن تتخذ القرارات التي تؤثر على صون السلم والأمن الدوليين بطريقة أكثر تمثيلا وديمقراطية تراعى فيها المساواة في السيادة بين جميع الدول. فإذا كانت الدول الأعضاء ملتزمة التزاما حقيقيا بتحقيق الإصلاحات المنشودة، فلابد لنا إذن من أن نستجمع ما يلزم من الإرادة السياسية وروح التوفيق كيما نمكن عملية الإصلاح الحالية من أن تكلل بالنجاح. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، كامل تعاون ودعم وفد ليبريا.

السيد غويلين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد بيرو في البداية أن يعترف مع التقدير الكبير بالعمل الدؤوب الذي اضطلع به برحابة صدر نائبا رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، السفير بريتنشاتين ممثل فنلندا والسفير جاياناما ممثل تايلند، برئاسة سلفكم في الرئاسة، السيد الرئيس، السفير غزالي اسماعيل ممثل ماليزيا. ويسرني أن أهنئهما مرة أخرى على إعادة انتخابهما تحت رئاستكم هذه المرة.

معظم ما نقوله أمام الجمعية العامة ربما يكون قد تردد من قبل أثناء الاجتماعات العديدة التي عقدها الفريق العامل. غير أننا لا بد من أن نتناول هذا الموضوع لأن من الضروري أن نحيط الجمعية العامة علما بآرائنا وأن نتطرق قبل كل شيء إلى العمل المستقبلي للفريق العامل الذي ستواصل بيرو المشاركة فيه على نحو بناء.

إننا ما زلنا نرى أن أي زيادة في عضوية مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا ومشروعية ينبغي أن تشمل ضم بلدان نامية من المناطق الثلاث في كل من فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. كما نرى أن استعداد بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية لأن تصبح من الأعضاء الدائمين يمكن أن يجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا ما دام سيتحقق توازن في تكوينه ليس فقط من حيث العدد بل أيضا من حيث النوعية وذلك من خلال اتفاق مشروع وشامل. وقد وردت إشارة محددة الى ذلك في البيان الذي ألقاه ممثل مصر الدائم بصفته منسقا لمجموعة بلدان حركة عدم الانحياز.

وسنواصل التمسك بالرأي بأن عضوية مجلس الأمن تتطلب الولاء والالتزام بالميثاق والقانون الدولي. كما تتطلب الإسهام في استتباب السلم والأمن الدوليين، ونحن لا نعني بذلك مجرد تقديم إسهامات اقتصادية وعسكرية كما يثار كثيرا في الحديث، كما لا نشير الى حجم البلدان. كما أننا نؤمن بأننا يجب ألا نتغاضى عن الإسهامات في تحقيق الأهداف المقررة في الميثاق فيما يتعلق بعملية التطوير التدريجي للقانون الدولي التي لا تقتصر الأطراف الفاعلة فيها على الدول الكبرى وحدها. وبالإضافة الى ذلك، يلتزم الأعضاء الدائمون بالتعاون مع البلدان النامية، ونزع السلاح النووي والتقليدي، وتحديد الأسلحة، ووضع مدونة سلوك أخلاقي تتعهد البلدان بموجبها بعدم الاتجار بالأسلحة أو تصديرها الى العالم الثالث، تلك الأسلحة التي تشكل مصدر معظم التهديدات للسلام والاضطرابات.

ومن بين شتى النتائج الإيجابية للفريق العامل، نرى أن من الأهمية بمكان أن نسجل أن الفريق العامل الذي كانت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة فيه، أتاح الفرصة، تحت توجيه نائبي الرئيس كليهما، ليعرب كل بلد عن موقفه أو يقدم مقترحاته.

لكن الطبيعة المعقدة التي لا مفر منها والآثار المترتبة على كل العناصر التي لم تحسم يجب ألا تجعلنا نضع نوعا من قوائم الحصر للبيانات مما قد يعطي الانطباع بأنها تنطوي على تصويتات ضمنية. فنحن لا نستطيع الإشارة الى كل شيء في هذه البيانات. إن مجرد الحقيقة المتمثلة في أن المواقف المتعارضة تعارضا جذريا تستخدم تقديرات عددية متناقضة تجعلنا نرى أن هذه الحسابات يمكن أن تتغير إذا تم تطبيق كل تقدير على حدة على جميع الفقرات المنفصلة والفقرات الفرعية للمجموعات أو التجميعات التي سيتضمنها أي قرار مشترك، أي المسائل المتعلقة بالأعضاء الدائمين، والأعضاء غير الدائمين، والتناوب، والتمييز، وحق النقض، والمسائل الإجرائية، وأساليب العمل وهلم جرا.

إن إصلاح مجلس الأمن، الذي يعترض عليه عدد قليل جدا، على الأقل علنا، ينظر إليه بتخوف فيما يتعلق بالعضوية الدائمة المفترض أن تحصل عليها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وذلك بسبب الطريقة التي مارس بها الأعضاء الدائمون الحاليون السلطة المخولة بموجب الميثاق حتى تكفل صون السلم والأمن الدوليين، وليس صون مصالحهم الوطنية الخاصة. إن هذا التصور لم يتلاش في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وأن إمكانية استعمال حق النقض قد اضطرت الأعضاء الدائمين الى التفاوض فيما يقررونه، وهي مقررات، وإن تكن قائمة على أساس توافق الآراء، فلا تزال غير كافية لمواجهة الحالات المأساوية. وقد قلل ذلك من سلطان المجلس وكذلك، على غير وجه حق، من سلطان المنظمة نفسها.

إن التخوف في جذوره، موجود أيضا لأن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يملكون قبل كل شيء سلطة تقرير ما يشكل انتهاكا وتهديدا للسلم، والاتفاق على التدابير التي تشكل مقررات غير قابلة للاستئناف، تكون جميع الدول الأعضاء ملتزمة بتنفيذها لأنها وافقت على

أن يقوم المجلس بالتصرف بالنيابة عنهم. وهذه سلطة لا تملكها أية مؤسسة أخرى، أو حلف آخر، في الدائرة الدولية، وليس حتى منظمة حلف شمال الأطلسي. والشيء الوحيد، الخاص بالأمم المتحدة، الذي يبدو ذا أهمية للدول الكبيرة هو تلك القدرة على إضفاء الصفة الشرعية على أهدافهم السياسية، باستخدام المقاعد الدائمة في مجلس الأمن.

إن الحالة التي يتعين على الفريق العامل الرفيع المستوى أن يتغلب عليها، هي حالة، في رأينا، نجمت عن ثلاثة أسباب. فأولا، إنها ناجمة عن العقبة الخطيرة غير القابلة للتذليل، التي أقامتها بضعة بلدان ترفض أن تنظر في إمكانية زيادة عدد الأعضاء الى أكثر من ٢١ بلدا. ومن شأن ذلك أن يحدث مزيدا من الخلل في التوازن، والتمييز، في العضوية الحالية للمجلس، لدرجة أنه حتى البلدان التي تتطلع إلى الحصول على عضوية دائمة، تجد أن هذا الوضع غير مقبول. وفيما يتعلق بهذه النقطة، سأل ممثل دائم موقر، بحق، في الصيف الماضي، عما إذا كان هناك أي اهتمام حقا بتوسيع فئة الأعضاء الدائمين.

والمشكلة الثانية التي تمس جميع الدول الأعضاء، بما فيها البلدان التي تتطلع الى العضوية الدائمة، هي الامتياز غير المقيد وعدم إمكانية التنازل عنه وهو امتياز يتمثل في حق النقض، ويتجاوز الفصل السابع والى أبعد مما يقضي به هذا الفصل. وبالضبط لأنه منه المتعذر على الذين يتمتعون بامتياز وقف أي تصرف أو إصلاح أن يتخلوا عن هذا الامتياز نعتقد أن الاقتراح الرامي الى مطالبة الأعضاء الدائمين بالقيام بإعلان نية، بشأن استعمال هذه السلطة، هو أمر غير كاف، لأن ذلك موجود من قبل فعلا فيما يسمى بإعلان سان فرانسيسكو. وإنما نحن، الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، الذين يجب علينا، بعد أكثر من خمسين عاما، إصدار إعلان بديل لإعلان سان فرانسيسكو بشأن استعمال حق النقض، الذي كان لا بد من قبوله لإمكان إنشاء هذه المنظمة، ويجب أن تقر الجمعية العامة ذلك الإعلان البديل.

وهناك عنصر ثالث، لم يعالج بالقدر الكافي، وهو عنصر معقد، ولكنه حيوي في رأينا، وهو مشروعية المقرر الذي يمكن تقديمه إلى الجمعية العامة. ونحن نعتقد أنه في حالة إصدار مقرر بشأن أعضاء دائمين جدد تنتخبهم الجمعية العامة - وهي حالة غير منظورة في الميثاق - فإن تصويتا إلى جانب هذا المقرر بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء، يكون غير كاف لإضفاء أوسع طابع ممكن من المشروعية على مثل هذا التصرف الذي لم يسبق له مثيل.

وأود أن أضيف نقطة رابعة في نفس هذا الاتجاه، وهي وإن تكن نقطة يعني بها فريق عامل آخر، لا يمكن إلا أن تؤثر في مصداقية وكفاءة مجلس الأمن. ففي ذات الوقت الذي شعر فيه عدد من البلدان بالحاجة إلى اتخاذ مقرر لتعزيز مجلس الأمن، فإن عدم امتثال عضو دائم لالتزامه بتسديد جزء من إسهامه المالي قد وضع المنظمة في حالة عسر يعجزها عن الوفاء بديونها، بل أثرت أيضا في عمليات حفظ السلام، التي ضيق نطاقها بالفعل.

وعلى ذلك فإن البلدان النامية أو بلدان حركة عدم الانحياز لم تكن هي التي خلقت ورطات فيما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن وإصلاحه.

ويكرر وفدي الإعراب عن استعداده ليواصل المساهمة البناءة في المفاوضات القادمة للفريق العامل الرفيع المستوى، مع إيلاء العناية العاجلة اللازمة، وبدون وضع مواعيد قصوى محددة من قبل، وبانسجام مع منطقتنا. ونحن نأمل أن تتخذ جميع البلدان نفس الموقف البناء، الذي لن يتسنى بدونه قبول إصلاح عادل ومشروع ومنصف.

السيد وينسلي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على إيجاد مجلس أمن جرى إصلاحه وتحديثه وتوسيعه، قد تجلت مرة أخرى في العدد الكبير جدا والمهيب جدا من المتكلمين في هذه المناقشة.

إن مسألة كيف يمكن تحقيق هذا الإصلاح كانت موضوع مناقشة مكثفة، وكثيرا ما كانت صعبة، ولكننا نعتقد أنها كانت في نهاية الأمر مناقشة قيمة، في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ونعتقد أن من المهم الاعتراف بأنه على الرغم من إمكان وجود صعاب، وعلى الرغم من وجود شعور بأن النقاش قد توقف، في بعض المجالات، إلا أننا أحرزنا تقدما كبيرا في مجالات كثيرة، على الرغم من أنه، من الواضح أن هناك اختلافات هامة لا تزال قائمة، خصوصا حول الأعداد وحق النقض.

ومن المهم أن استراليا، تعترف، كما اعترف الكثيرون غيرها من قبل، بأن نائبي رئيس الفريق العامل، السفيرين

جاياناما ممثل تايلند، وبريتنشتاين، ممثل فنلندا، قد تفانيا في جهودهما لمحاولة دفع مناقشتنا قدما، وهما جديران بشكرنا. ومما لا شك فيه أن وفدي يتعهد بالعمل الوثيق معهما مرة أخرى في العام القادم.

إن استراليا قد بينت موقفها بوضوح خلال السنوات الأربع السابقة من النقاش. وقد ترددنا، صراحة، في تدوين اسمنا في قائمة المتكلمين. فكنا نشعر بقلق كبير إزاء أخذنا وقتا لتكرار الآراء المعروفة بالفعل. إننا كلنا نشعر بضغط الوقت بينما توشك هذه الجمعية على الانتهاء، ولا يريد أحد أن يستمع إلى وفود تكرر أشياء رددتها مرارا وتكرارا.

غير أن الإصغاء إلى هذا النقاش على مدى اليومين الماضيين، وقراءة الخطب التي لم استطع أن أحضر شخصيا هنا للاستماع إليها، قد أقنعاني بأهمية إضافة اسمنا إلى تلك القائمة - التي أظن أنها توشك أن تبلغ نهايتها - لأنه بدا لي أن تلك البيانات كان لها قدر كبير من الأهمية. فاذا استعرضتم بضعة الأيام السابقة، ترون أن البيانات شكلت قائمة مراجعة هامة لحالة اللعب، وأنها توفر فعلا، أو فيما يبدو لنا على الأقل، أساسا هاما لعملنا في ١٩٩٨. ولذا، فعلى أساس هذا الاعتبار، تحدونا الروح التي دفعتنا جميعا الى أن نقول، عند هذه النقطة، في الجمعية العامة، ماذا نريد تحضيره للعمل البناء في العام القادم، إننا قررنا أن نسجل اليوم العناصر الرئيسية لموقف استراليا.

فأولا، تعتقد استراليا أنه ينبغي توسيع عضوية مجلس الأمن بحيث لا تزيد عن ٢٥ عضوا. وثانيا ينبغي أن يضم المجلس كأعضاء دائمين، الدول المهمة القادرة على تقديم إسهام رئيسي في توطيد السلم والأمن الدوليين، وخصوصا اليابان وألمانيا في هذا الوقت، وثالثا ينبغي أن يضم مجلس الأمن أيضا مقاعد دائمة للأقاليم الممثلة تمثيلا ناقصا؛ ورابعا، يجب أن يضم المجلس أيضا عددا كبيرا من المقاعد الإضافية غير الدائمة.

واستراليا شأنها شأن العديد من البلدان، حريصة على ألا تنسى في هذه الممارسة مصالح البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. أما الدول المتوسطة، كاستراليا، فقد أسهمت كثيرا في الأمم المتحدة منذ نشأتها، وعلى سبيل المثال، في مجالات نزع السلاح والتنمية وحفظ السلام وحقوق الإنسان والقطاع الاجتماعي.

وفي هذا السياق نرى من الماسب أن يشتمل أيضا الاتفاق بشأن توسيع مجلس الأمن نصا على إعادة النظر في أي ترتيبات جديدة بعد مضي ١٠ سنوات، لأن إعادة النظر تلك تتيح لبلدان كاستراليا مثلا ولجميع أعضاء المجتمع الدولي فرصة أكبر لدراسة حجم المجلس وتشكيله وأساليب عمله بغية ضمان تمشيه مع الواقع المعاصر.

وفضلا عن هذا، فنحن نرى أنه ينبغي أن يُصاحب توسيع مجلس الأمن فهم جديد للحد من نطاق حق النقض وتطبيقه. والشواغل التاريخية القديمة العهد بشأن حق النقض معروفة تماما وهي شواغل تشترك فيها أغلبية كبيرة جدا من الدول الأعضاء. وينبغي ألا تضيع سدى الفرصة التي تتيحها المناقشة الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن، للتصدي لهذه الشواغل.

كذلك أود أن أشيد بعمل رئيس الجمعية العامة السابق، والرئيس السابق للفريق العامل المفتوح باب العضوية، السفير غزالي لإسهامه المتميز في دفع عجلة إصلاح مجلس الأمن خلال رئاسته.

وإنني إذا أعود إلى موضوعي أكرر القول إننا ونحن نتطلع إلى العام القادم يجب ألا يستمر الفريق العامل ببساطة في مناقشة القضايا من أولها مرة ثانية. فجميع القضايا - المتعلقة بالتشكيل والحجم، وصنع القرار وحق النقض، وبتحسين طرائق عمل المجلس وبالاستعراض الدوري - قد نوقشت بصورة شاملة. ونحن بحاجة الآن إلى الانتقال إلى مفاوضات جادة حول النتائج الملموسة تخرج على شكل مجموعة تعديلات للميثاق تقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيها وفقا للمادة ١٠٨ من الميثاق.

وختاما فإن وفدي يتعهد بتأييده لكم، سيادة الرئيس، ويشملكم ذلك بصفتكم رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية؛ ويتعهد بالسير بعملنا قدما بطريقة عملية وبناءة نحو التوصل إلى نتائج تسفر عن توسيع مجلس الأمن وزيادة التمثيل والشفافية فيه وتحسين تهيئته لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

السيد سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أعرب عن تقديرنا لسعادة السفير اسماعيل غزالي الرئيس السابق للفريق العامل المعني بمسألة التمثيل

العادل في مجلس الأمن وزيادة العضوية فيه والمسائل ذات الصلة، ونائبيه على الجهود التي قاموا بها من أجل تعزيز دور مجلس الأمن في المحافظة على السلم والأمن الدوليين. كما ونأمل أن يواصل الفريق العامل مهمته تحت رئاستكم متمنين لكم كل التوفيق والنجاح.

لقد أثبتت الأحداث السياسية المتعاقبة الحاجة الملحة لإضفاء الطابع الديمقراطي الفعال على طبيعة العلاقات الدولية وبصفة خاصة على نظام أداء منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة.

وفي الوقت الذي تعززت فيه أوجه التحديات التي تواجهها هذه المنظمة، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الأمن والسلم الدوليين كنتيجة حتمية للمتغيرات الناجمة عن انتهاء الحرب الباردة، يُصبح من الأمور الحيوية اعتماد برنامج أوسع من الإصلاح الشامل لمؤسساتها، وبالخصوص مجلس الأمن على أساس من الشفافية والمساواة وسيادة القانون والمصالح المتبادلة للدول لتمكين هذا الجهاز الهام المناط به صون الأمن والسلم الدوليين من الاضطلاع بمسؤولياته كاملة وفقا لمبادئ الميثاق.

عند تأسيس الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ كان عدد أعضاء الأمم المتحدة ٥١ عضوا وكان عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن ستة أعضاء يمثلون ١٢ في المائة من العضوية الكاملة، أما اليوم وبعد زيادة هذه العضوية إلى ١٨٥ دولة فإن الهيكل الحالي للمجلس لا يُعبر عن الواقع الحقيقي للتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العقود الأخيرة. وبالرغم من انقضاء أربع سنوات على إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية للنظر في المسائل المتعلقة بإصلاح وتوسيع المجلس إلا أن أوجه التباينات والاختلافات في مواقف الدول ما زالت قائمة. وعليه فإننا نؤيد ما ذهبت إليه دول عدم الانحياز من مقترحات بناءة وموضوعية تدفع بالاعتراف بحقائق التغير ونتائج التطورات السياسية التي شهدها عالم اليوم، وتأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للدول النامية استنادا إلى مفاهيم الميثاق وأحكام القانون الدولي.

كما ونعتبر أي إجراء يتخذ في هذا الإطار يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من مشروع مشترك متكامل العناصر يراعى في أهدافه مبدأ التوازن والمساواة بين الدول في السيادة والتمثيل الجغرافي العادل، ويحقق الشفافية والديمقراطية في أساليب وإجراءات عمل المجلس، بما في ذلك دوره في عملية صنع القرار.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تتشرف برئاسة المجموعة العربية لهذا الشهر تؤكد مجددا على الموقف العربي فيما يتعلق بمسألة الإصلاح وتوسيع العضوية لمجلس الأمن كما هو مبين في تقرير الفريق العامل المبين في الوثيقة A/51/47، وذلك باعتبارها تمثل ١٢ في المائة من مجموعة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتجسيدا لدورها المتعاظم في الشؤون السياسية الدولية، ومساهماتها في تسوية النزاعات المطروحة على جدول أعمال المجلس والتي في أغلبها تُحاكي قضاياها المتشعبة والمسببة لمعاناة شعوبها على مدار العقود الماضية.

إن الطابع المؤسسي والسياسي المعمول به حاليا في مجلس الأمن أثبت، في العديد من المناسبات لجوئه إلى ازدواجية المعايير ذلك عند معالجته لبعض المسائل ذات الارتباط بالسلم والأمن الدوليين، وخصوصا المتصلة منها بالقضايا العربية. وهو الأمر الذي يستدعي بإلحاح مضاعفة الجهود المبذولة في إطار الفريق العامل، ولا سيما في مجال التقييم الموضوعي لأعمال هذا المجلس، من أجل تحديد الحالات التي لم تُساهم فيها القرارات في المحافظة على مصداقية الأمم المتحدة ومسبباتها، ويكفل التوصل إلى اتفاق عام حول الآلية التي يجب استحداثها في هيكلة المجلس وإجراءات عمله لضمان عدم منع الأغلبية من اتخاذ قرار أو إصدار بيان يعكس الشفافية في موقف المجتمع الدولي إزاء مسائل الأمن والسلم المطروحة على جدول أعماله.

وبهذا الصدد فإننا ندعو إلى الأخذ بموقف حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بالمواضيع المتصلة بإصلاح إجراءات وأساليب عمل مجلس الأمن وعملية اتخاذ القرار فيه. ونشير في هذا الإطار إلى الاقتراحات الداعية إلى تعديل الميثاق بهدف وضع معايير مقبولة لترشيد استعمال حق النقض، وكذلك السير قدما نحو تعزيز أوجه التنسيق ما بين مجلس الأمن والأجهزة الأخرى الرئيسية في الأمم المتحدة، وفي مقدمتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية، بالإضافة إلى المنظمات والهيئات الإقليمية الأخرى، بهدف تطوير مشاركتها الفعالة في مجال إبداء المشورة السياسية والقانونية وتحسين تدفق المعلومات كأحد تدابير بناء

الثقة وتسوية المنازعات وحالات الاحتلال والعدوان بالوسائل والطرق السلمية التفاوضية. كما نؤكد على أن إطار التشاور ما بين المجلس والدول المعنية مباشرة بمسائل النزاعات المطروحة على جدول أعماله، أو الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام غير كاف. يتطلب تطوير وتفعيل إجراءاته لضمان إطلاع هذه الدول بشكل منتظم على التطورات المحيطة بهذه المسائل، ويعزز مشاركتها الفاعلة في خطط وبرامج التسويات السلمية المنشودة.

وفي الختام يأمل وفد بلادي أن تُكلل مناقشات الفريق العامل بالنجاح والتوفيق من خلال التوصل إلى توافق في الآراء يأخذ بالاعتبار شواغل غالبية الدول النامية، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز تمثيلها في العضوية الدائمة وغير الدائمة ويساهم في تمكين مجلس الأمن من استيعاب التعاظم المتواصل لمسؤولياته الرامية إلى تحقيق وتعزيز السلم والأمن والاستقرار المنشود.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. وأود أن أعلم الجمعية أن هذا البند سيظل مفتوحا خلال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة لمزيد من النظر.

إن المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال، التي استمعنا خلالها إلى ٧٠ متكلما، أكدت من جديد أن إصلاح مجلس الأمن لا يزال يمثل أحد الأركان الأساسية للتحول في الأمم المتحدة. وقد تناول جميع المتكلمين هذه المسألة بوصفها مسألة ذات أهمية فائقة للأمم المتحدة.

وفي رأيي أن المناقشة أثبتت جدواها، فهي ستوفر التوجيه لمداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية في المستقبل وستيسر تفاهما أكبر فيها. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد عزمي على بدء المداولات المضمونية في الفريق العامل في النصف الثاني من شهر كانون الثاني/يناير من العام المقبل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد نغو كوانغ شوان (فييت نام).

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي بإعلان يتعلق ببرنامج عمل الجمعية العامة، بالإشارة إلى تقارير اللجان الرئيسية.

أود أن أبلغ الأعضاء بأن تقارير اللجنة الأولى سيجري تناولها يوم الثلاثاء الموافق ٩ كانون الأول/ ديسمبر في جلسة الصباح.

والبند ١٨ من جدول الأعمال وتقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، سنتناولها يوم الأربعاء الموافق ١٠ كانون الأول/ ديسمبر، في جلسة العصر.

وتقارير اللجنة الثالثة سيجري تناولها يوم الجمعة الموافق ١٢ كانون الأول/ ديسمبر في جلسة العصر.

وسنتناول تقارير اللجنة السادسة عصر الاثنين الموافق ١٥ كانون الأول/ ديسمبر.

أما تقارير اللجنة الثانية واللجنة الخامسة فسيجري تناولها في تاريخ لاحق يُعلن عنه فيما بعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥